

أهم دلالات مصطلح (المعنى) في نظرية النظم

The important connotations of the term "Meaning" in the (Nadhm Theory)

حليمة الخالدي*

جامعة حسيبة بن بوعلي-الشلف (الجزائر) h.elkhaldi.80@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2021-04-24

تاريخ القبول: 2021-05-08

تاريخ النشر: 2021/05/26

ملخص:

يعدّ (المعنى) من أهمّ المفاهيم التي بنى عليها عبد القاهر الجرجاني تصوّره في (نظرية النظم)، وذلك لأهميته كظاهرة عند المتكلمين، وكعلم عند النحاة والبلاغيين، وكذا لتعدد دلالاته وتشعب سياقاته. وقد حصل غموض لمفهوم (المعنى) في أذهان معارضي عبد القاهر ومعاصريه، إذ صعب على جلّ هؤلاء ما قصده بهذا المصطلح، فأكثر من ذكر مصطلح (المعنى) مع إيراده في سياقات مختلفة، كي يفتح الأفهام المغلقة - في عصره - عن فهم أفكاره وتصوراته في بلاغة القرآن وإعجازه، والتي ضمّنها (نظرية النظم).

وسنحاول في هذا المقال توضيح أبعاد مفهوم (المعنى) وأهمّ دلالاته عند عبد القاهر من خلال كتابه (دلائل الإعجاز في علم المعاني).

الكلمات المفتاحية: المعنى، معنى المعنى، المعاني الإضافية، معاني الكلام، معاني النحو، علم المعاني.

Abstract:

The term "meaning" is one of the most important Concepts on which (Abdelkahir El-Djordjany) build the (Nadhm Theory). This is due to its importance as a Phenomenon to the speakers and as a Science to grammarians and rhetoricians, As well as the multiplicity of its connotations and the difference of its contexts. Yet an ambiguity in the concept of meaning occurred in the minds of those opponents of Abdelkahir as well as his contemporaries, for it was difficult for most of them what he meant by this term. So he used the term "meaning" on different occasions in different contexts throughout his work to open up closed minds -of his time- for understanding his ideas and perceptions in the Rhetoric and Miracle of Qur'an, That was yet included in his (Nadhm Theory).

In this article, we will try to clarify the dimensions of the concept "Meaning" and its most important connotations (senses) in the work of Abdelkahir through his book (Dala'il El-i'ajaz).

Keywords: The meaning, Meaning of the meaning, Additional meanings, The meanings of grammar (=Grammar meanings), The science of meanings.

1. مقدمة:

في كتابه (دلائل الإعجاز في علم المعاني) الذي بلور فيه عبد القاهر الجرجاني (نظرية النظم)، نجده يذكر كثيرا ويركز على ثنائية اللفظ والمعنى، وقد خصّ كلمة (معنى) مفردة وجمعا بأن ذكرها مقيّدة -بالإضافة أو بالوصف- بكلمات أخرى في شكل مصطلحات مركّبة تركيباً إضافياً أو وصفيّاً. وأهمّها: (معنى المعنى، أصل المعنى، المعاني الإضافيّة، معاني الكلام، معاني النحو، علم المعاني). وهذه المصطلحات شكّلت ركائز لنظريته الرائدة الرائعة (نظرية النظم).

(1) معاني الكلام:

يعدّ أحمد بن فارس أول من أطلق مصطلح "معاني الكلام" على مباحث الخبر والإنشاء التي أصبحت أهم أبواب (علم المعاني)¹، حيث عقد في كتابه "الصاحبي" باباً سمّاه (معاني الكلام)، «وهي عند بعض أهل العلم عشرة: خبر، واستخبار، وأمر، ونهي، ودعاء، وطلب، وعرض، وتخصيص، وتمنّ، وتعجّب»². وكان لنظرية النظم أثر كبير في ظهور هذا اللون من الدراسات، لذا نجد عبد القاهر يشرح مقصود العلماء بمعاني الكلام وهو بصدد بيان العلل التي لها وجب أن يكون لنظمٍ مزيّة على نظم، حيث يرى «أن الخبر وجميع الكلام معان ينشئها الإنسان في نفسه، ويصرفها في فكره، ويناجي بها قلبه، ويراجع فيها عقله، وتوصف بأنها مقاصد وأغراض. وأعظمها شأنًا الخبر، فهو الذي يُتصوّر بالصور الكثيرة، وتقع فيه الصناعات العجيبة، وفيه يكون في الأمر الأعمّ المزاي التي يقع التفاضل في الفصاحة»³، ويبيّن الجرجاني أن (معاني الكلام) خبر وأمر ونهي واستفهام وتعجّب، فيقول: «...فينبغي أن ينظر إلى الكلمة قبل دخولها في التأليف، وقبل أن تصير إلى الصورة التي بها يكون الكلم إخباراً وأمرًا ونهيًا واستخباراً وتعجّباً»⁴، ويتابع الجرجاني شرح مفهومه لمعاني الكلام فيقول: «اعلم أنّ معاني الكلام كلّها معان لا تتصور إلا فيما بين شيئين، والأصل والأوّل هو الخبر، وإذا أحكمت العلم بهذا المعنى فيه عرفته في الجميع، ومن الثابت في العقول والقائم في النفوس: أنّه لا يكون خبرٌ حتّى يكون مخبرٌ به ومخبر عنه، لأنّه ينقسم إلى إثبات ونفي، والإثبات يقتضي مثبتاً ومثبتاً له، والنفي يقتضي منفيّاً ومنفيّاً عنه، فلو حاولت أن تتصوّر إثبات معنى أو نفيه من دون أن يكون هناك مثبت له ومنفي عنه حاولت ما لا يصحّ في عقل ولا يقع في وهم، ومن أجل ذلك امتنع أن يكون لك قصد إلى فعل من غير أن تريد إسناده إلى شيء مظهر أو مقدّر، وكان لفظك به إذا أنت لم ترد ذلك وصوتاً تصوّته سواء»⁵.

إنّ (معاني الكلام) هي مقاصد المتكلّم التي تنبني عليها عمليّة التواصل التي هي أهم وظائف اللغة، وقد أشار الجرجاني إلى ذلك في قوله: «وقد أجمع العقلاء على أنّ العلم بمقاصد الناس في محاوراتهم علم ضرورة... وكان مما يعلم ببدائه العقول أن الناس إنّما يكلم بعضهم بعضاً ليعرف السامع غرض المتكلّم ومقصوده»⁶، وقد اهتمّ العلماء والدارسون بدراسة هذه المعاني، وجعلوا لذلك علماً خاصاً سموه (علم المعاني)، الذي يحترز به عن الخطأ في تأدية المعنى المقصود، ويوقف به على معرفة أسرار البلاغة في منشور الكلام

ومنظومه، وبخاصة في معرفة وجه إعجاز القرآن الكريم وما خصه الله سبحانه وتعالى به من حسن التأليف وبراعة التركيب ودقائق المعاني، فنقتنع ببلاغته ونذكر سر فصاحته وكيف كان ولم يزل معجزة خالدة أبد الدهر.

(2) معاني النحو:

إن النظم عند الجرجاني -وهو عمود فلسفته البلاغية والركن الذي تأوي إليه دلائل الإعجاز- يرفع النحو مكانا عليا ويتخذه منطلقا لتصوّراته النظرية والإجرائية، متجاوزا بذلك المفهوم الضيق الذي كان شائعا قبله، إذ يعدّ «عبد القاهر أول عالم أخرج النحو من نطاق شكليته وجفافه وسما به فوق الخلافات والتأويلات حول البناء والإعراب، وبعث فيه دفء اللذة الشعورية والعقلية معا وأخضعه لفكرة النظم، وأخضع فكرة النظم إليه»⁷، قال: «واعلم أن ليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو، وتعمل على قوانينه وأصوله، وتعرف مناهجه فلا تزيع عنها وتحفظ الرسوم التي رسمت لك فلا تحلّ بشيء منها»⁸. ذلك هو تصوّر عبد القاهر لكيفية تطبيق نظرية النظم على القرآن الكريم وتنفيذها في الأدب، بأن يوضع الكلام الوضع الذي يقتضيه علم النحو في أدق مناهجه، بحيث يختار المتكلم في الأسلوب أفضل البدائل التي يوافق بها مقتضى الحال.

وعلى هذا الأساس نجد عبد القاهر قد وقف نفسه للدفاع عن النحو وبيان خصائصه وارتباطه بنظم الكلام الذي بنى عليه نظريته. والسبب الذي دفعه إلى هذا الموقف هو زهد الناس في النحو وانصرافهم عنه مع أنهم لا يستطيعون الاستغناء عنه، وإن جهلوا مقداره وأنكروا فضله، «ذاك لأنهم لا يجدون بدا من أن يعترفوا بالحاجة إليه... إذ كان قد علّم أن الألفاظ مغلقة على معانيها حتى يكون الإعراب هو الذي يفتحها، وأن الأغراض كامنة فيها حتى يكون هو المستخرج لها، وأنه المعيار الذي [لا] يتبيّن نقصان الكلام ورجحانه حتى يعرض عليه، والمقياس الذي لا يعرف صحيح من سقيم حتى يرجع إليه. لا ينكر ذلك إلا من ينكر حسّه، وإلا من غلط في الحقائق نفسه»⁹.

ويذهب الأستاذ محمد عمر الصماري إلى أن أهمية النظم عند الجرجاني من أهمية النحو، وأنه مهما كان النظم مهماً فالنحو أهم منه، لأنه فضيلة من فضائله وثمره من ثمراته، يقول: «وليس للنظم فضيلة في ذاته ولكنه فضيلة من فضائل النحو وحسنة من حسناته، فالجرجاني إنما يعظم النظم ويفخّم قدره ويتوّ به بذكره ليسقط هذه الصفات على النحو»¹⁰.

إن النحو -في نظر عبد القاهر- ليس مجرد قواعد شكلية ولا مجرد تقدير إعراب أو بحثاً عن صحة العبارة أو خطئها، وإنما هو وسيلة لإبراز الصور الذهنية وترتيب المعاني الكلم داخل السياق، لذا يؤكد أن «ليس النظم شيئاً إلا توخي معاني النحو وأحكامه ووجوهه وفروقه فيما بين معاني الكلم، وأنت قد تبينت أنه إذا رفع معاني النحو وأحكامه مما بين الكلم -حتى لا تُراد فيها في جملة ولا تفصيل- خرجت الكلم المنطوق ببعضها في إثر بعض في البيت من الشعر أو الفصل من النثر عن أن يكون لكونها في مواضعها التي وضعت فيها موجباً ومقتضى، وعن أن يُتصوّر أن يقال في كلمة منها إنها مرتبطة بصاحبة لها ومتعلقة بها وكائنة بسبب منها»¹¹. ونصوص الكتاب كثيرة كلّها تؤدّي المعنى الذي يريد الجرجاني إثباته من أن النظم هو جوهره هو النحو في أحكامه لا من حيث

الصحة والفساد فحسب، بل من حيث المزية والفضل، «فلست بواجد شيئاً يرجع صوابه إن كان صواباً وخطؤه إن كان خطأ إلى النظم - ويدخل تحت هذا الاسم - إلا وهو معنى من معاني النحو قد أصيب به موضعه ووضع في حقه، أو عومل بخلاف هذه المعاملة فأزيل عن موضعه واستعمل في غير ما ينبغي له، فلا ترى كلاماً قد وصف بصحة نظم أو فساده أو وصف بمزية وفضل فيه، إلا وأنت تجد مرجع تلك الصحة وذلك الفساد وتلك المزية وذلك الفضل إلى معاني النحو وأحكامه، ووجدته يدخل في أصل من أصوله ويتصل بباب من أبوابه»¹².

ويظهر من هذا القول أن النحو عند عبد القاهر نحوان: «نحو وظيفته خدمة اللغة والتعبير عن مقاصد المتكلمين، وغايته أن يمكنهم من انتحاء سمت كلام العرب كما رسمه الوضع والاصطلاح، وأن يعصمهم من الخطأ واللحن، ونحو وظيفته خدمة اللغة الأدبية والقيام بحق المبدعين، وهم الذين يمتازون عن العامة بالفكر اللطيفة والنظر الثاقب، وقوة الذهن، ويمتاز صوابهم عن صواب غيرهم بشرف الموضوع وصعوبة المأخذ، فالنحو في مستواه الأول يستعمله العامة استعمالاً نفعياً، وهو في المستوى الثاني سبيل الخاصة إلى استعمال اللغة استعمالاً لا تكون فيه مجرد وسيلة تعصمهم من اللحن، وإنما تكون فيه قدرة على تحريك سواكن الطاقات اللغوية فإذا هي إنجازات فنية»¹³.

وعلى هذا الأساس يذهب الأستاذ عبد القادر حسين إلى أنّ معاني النحو لدى عبد القاهر درجتان: «درجة تجري في حدود الصحة والفساد ولا تتعداه، وهذه الدرجة لا تفيد كثيراً من الناحية الفنية - وإن كانت أساسية - ودرجة تجري في ميدان أرحب وهو ميدان الفن والبلاغة، وهذه الدرجة هي التي تعنيه في معاني النحو»¹⁴، والجرجاني يدرك تماماً أهمية المستوى الأول من النحو، وأنه لا بلاغة ولا فصاحة ولا براعة في الكلام من دونها، ويذكر أمثلة كثيرة يبين من خلالها أن فساد النظم قد يكون نتيجة فساد تطبيق قواعد النحو واللغة، ومع ذلك نجده يتجاوز هذا المستوى - عند حديثه عن مزايا الكلام وأسرار بلاغته وبراعته - لأنه ليس هو سبيل التفاضل بين المتكلمين على أساس أن العلم بهذه القواعد مشترك بين جميع الناس، «ومن ههنا لم يجر إذا عُدّ الوجوه التي تظهر بها المزية أن يعد منها الإعراب، وذلك أن العلم بالإعراب مشترك بين العرب كلهم، وليس هو مما يستنبط بالفكر ويستعان عليه بالروية، فليس أحدهم - بأن إعراب الفاعل الرفع أو المفعول النصب، والمضاف إليه الجر - بأعلم من غيره... إنما الذي تقع الحاجة فيه إلى ذلك العلم بما يوجب الفاعلية للشيء إذا كان إيجابها من طريق المجاز، كقوله تعالى: ﴿فَمَا رِبْحَتْ تَجَارَتُهُمْ﴾ [البقرة: 16]... وأشبه ذلك مما يجعل الشيء فيه فاعلاً على تأويل يدق، ومن طريق تلطف. وليس يكون هذا علماً بالإعراب، ولكن بالوصف الموجب للإعراب»¹⁵.

إنّ عبد القاهر لا يفسّر (معاني النحو) بأنها معرفة إعراب الكلمات أو تفسير حركات الإعراب، وإنما المراد بها المعنى الذي يفهم من الكلمات، أي من مواقعها في التركيب، فيحتّم هذا الفهم أن يكون هذا مبتدأ وذاك خبراً، وهذه حالا وتلك صفة. وكما ينفي أن تكون معاني النحو هي الإعراب، ينفي أيضاً أن تكون هي معاني الألفاظ أنفسها، ففي قوله تعالى: «الحمد لله ربّ العالمين» [الفاتحة: 1]. يقول: «وجملة الأمر أن النظم إنما هو أن

"الحمد" من قوله تعالى «الحمد لله رب العالمين (1) الرحمن الرحيم (2)» مبتدأ، و"لله" خبره، و"رب" صفة لاسم الله تعالى ومضاف إلى "العالمين"، و"العالمين" مضاف إليه... هل يُتصور في شيء من هذه المعاني أن يكون معنى اللفظ؟ وهل يكون كون "الحمد" مبتدأ معنى لفظ الحمد؟ أم يكون كون "رب" صفة وكونه مضافا إلى "العالمين" معنى لفظ "الرب"؟¹⁶.

وبعدما ينفي كون مزية النظم في شيء من الإعراب أو في معاني اللفظ يشبثها لمعاني النحو دون سواها، «ذاك لأنه إذا كان لا يكون النظم شيئا غير توحي معاني النحو وأحكامه فيما بين الكلم، كان من أعجب العجب أن يزعم زاعم أنه يطلب المزية في النظم ثم لا يطلبها في معاني النحو وأحكامه التي النظم عبارة عن توحيها فيما بين الكلم»¹⁷.

من الواضح أن عبد القاهر لا يقصّر (معاني النحو) على القوانين المعيارية التي يتحتم أن تتحقق في أي كلام لكي يكون كلاما، ذلك أن قوانين النحو المعيارية هي قوانين وضعية لا تفرق بين كلام وكلام شأها شأن دلالات الألفاظ المفردة، وليست المزية التي تحدث في الكلام مجرد علم المتكلم بالفروق التي تحدثها معاني النحو، ولكن المزية تكون للعلم بمواضعها وما ينبغي أن يصنع فيها، يقول: «واعلم أننا لم نوجب المزية من أجل العلم بأنفس الفروق والوجوه فنستند إلى اللغة، ولكننا أوجبنها للعلم بمواضعها وما ينبغي أن يصنع فيها، فليس الفضل للعلم بأن "الواو" للجمع و"الفاء" للتعقيب بغير تراخ... ولكن لأن يتأتى لك إذا نظمت شعرا وألفت رسالة أن تحسن التخيّر، وأن تعرف لكل من ذلك موضعه»¹⁸.

وليؤكد هذا المعنى يشبهه علاقة الشاعر -أو المتكلم- بمعاني النحو-التي هي الفروق الدقيقة داخل قوانين النحو- يشبهها بعلاقة الصانع بالأصباغ التي تعمل بها الصور والنقوش، فكما يمكن أن نفاضل بين صانع وصانع من حيث تحييره وتدبره في الأصباغ ومواقعها ومقاديرها وكيفية مزجها وترتيبه إياها، يمكننا أيضا -قياسا على ذلك- أن نفاضل بين شاعر وشاعر ومتكلم وآخر على أساس توحيهما لمعاني النحو ووجوهه التي تعدّ مدار النظم¹⁹.

ومعنى ذلك أن جودة النظم مردها إلى وضع كل شيء موضعه المناسب في التركيب. سواء من حيث التعريف والتشكيك أو التقديم والتأخير، وغيرها. وهذا ما يقصده من (توحي معاني النحو في معاني الكلام)، وكمثال على ذلك شطر بيت امرئ القيس:

"قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل"

الذي يقول فيه الجرجاني: «أترى أنه يُتصور أن يجب لألفاظ الكلم التي تراها... هذا الترتيب من غير أن يتوحي في معانيها [معاني الألفاظ] ما تعلم أن امرأ القيس توخاه من كون "نبك" جوابا للأمر، وكون "من" مُعدية إلى "ذكرى"، وكون "ذكرى" مضافة إلى "حبيب"، وكون "منزل" معطوفا على "حبيب"»²⁰. فسبب الروعة يرجع إلى هذه العلاقات النحوية التي تربط بين الكلمات المذكورة، وهذه العلاقات هي التي يراعيها الشاعر حين يقرض الشعر، فامرؤ القيس راعى جواب الأمر والجّر والإضافة والعطف، أي أنه راعى (المعاني النحوية) وما يستلزمه

الكلام منها، وإن لم يعلم قواعد النحو التي لم تكن قد وضعت بعد، وإنما كان يعرف الكلمة وأصلها، وما تستلزمه من حروف المعاني والعطف والإضافة حتى يكون لكلماته معنى ويكون لمعانيه تأثير. وهذا ما يوضحه في موضع آخر من الكتاب حينما يبيّن أنّ المهم معرفة مدلول عبارة النحويين وليس معرفة العبارات أنفسهم، فقد لا يعرف أحدنا التسميات الدقيقة لموضوعات النحو، ولكنه يعرف الفروق بينها ويحسن معانيها حين يسمعا. شأنه في ذلك شأن البدوي الذي عاش بعيدا عن المصطلحات وما تُعنى به كتب النحو، غير أنه يفهم ما يسمع ويميّز بين كلام وكلام. يقول: «قالوا: لو كان النظم يكون في (معاني النحو) لكان البدوي الذي لم يسمع بالنحو قطّ ولم يعرف المبتدأ والخبر وشيئا مما يذكرونه لا يتأتى له نظم كلام، وإنا لنراه يأتي في كلامه بنظم لا يحسنه المتقدم في علم النحو... وجوابنا هو مثل جواب المتكلمين، وهو أن الاعتبار بمعرفة مدلول العبارات لا بمعرفة العبارات، فإذا عرف البدوي الفرق بين أن أقول: "جاءني زيد راكبا" وبين قوله: "جاءني زيد الراكب" لم يضره أن لا يعرف أنه إذا قال "راكبا" كانت عبارة النحويين فيه أن يقولوا في "راكب": إنه حال، وإذا قال "الراكب"، إنه صفة جارية على "زيد". وإذا عرف في قوله "زيد منطلق" أن "زيدا" مخبر عنه و"منطلق" خبر، لم يضره أن لا يعلم أنا نسمي "زيدا" مبتدأ... ولو كان عدته العلم بهذه العبارات يمنعه العلم بما وضعناها له وأردناها بها، لكان ينبغي أن لا يكون له سبيل إلى بيان أغراضه، وأن لا يفصل [لا يميّز] فيما يتكلم به بين نفي وإثبات، وبين [الحرف] "ما" إذا كان استفهاما، وبينه إذا كان بمعنى "الذي"، وإذا كان بمعنى المجازة، لأنه لم يسمع عباراتنا في الفرق بين هذه المعاني»²¹.

يريد الجرجاني ههنا أن يثبت أن معاني النحو معتقدة عند العرب، متصورة في ملكتهم كما تصوّرها النحاة، أي أن لها وجودا في النظام اللغوي المضمّر (الضمني) في عقول العرب، إلا أن هذه المعرفة عند العرب -من غير النحاة- هي معرفة بالسليقة والفطرة لا بالعلم والصنعة. والدليل على ذلك أن ذلك الأعرابي (الأمّي) «حين سمع المؤدّن يقول: "أشهد أن محمداً رسول الله" بالنصب، فأنكر وقال: صنع ماذا؟ أنكر من غير علم أن النصب يُخرجه عن أن يكون خبرا ويجعله الأول في حكم اسم واحد، وأنه إذا صار الأول في حكم اسم واحد، احتيج إلى اسم آخر أو فعل حتى يكون كلاما [مفيدا]، وحتى يكون قد ذكر ما له فائدة؟ إن كان [أي الأعرابي الأمّي] لم يعلم ذلك، فلماذا قال: "صنع ماذا؟"، فطلب ما يجعله خبرا؟»²².

إن معاني النحو (العربي) التي استنبطها النحاة (العرب) متصورة ومعتقدة ومضمرة ومتضمنة عند العرب. واستخراج علماء العربية لها إنما كان من قبيل الاكتشاف لشيء موجود أو الإيجاد لشيء مخبأ، وهذا ما يورده حينما يذهب إلى أن الفكر أو التفكير لا يتعلّق بمعاني الكلم أفرادا (مفردات)، ومجرّدة من (معاني النحو). يقول: «ومما ينبغي أن يعلمه الإنسان ويجعله على دُكر أنه لا يُصوّر أن يتعلّق الفكر ب(معاني الكلم) أفرادا ومجرّدة من (معاني النحو)، فلا يقوم في وهم ولا يصحّ في عقل أن يتفكّر متفكّر في معنى "فعل" من غير أن يريد إعماله في "اسم"، ولا أن يتفكّر في معنى "اسم" من غير أن يريد إعمال "فعل" فيه، وجعله فاعلا له أو مفعولا، أو يريد فيه

حكما سوى ذلك من الأحكام، مثل أن يريد جعله مبتدأ، أو خبرا، أو صفة، أو حالا، أو ما شاكل ذلك... واعلم أيّ لست أقول إنّ الفكر لا يتعلّق بـ(معاني الكلم المفردة) أصلا، ولكيّ أقول "إنه لا يتعلّق بها مجرّدة من (معاني النحو)، ومنطوقا بما على وجه لا يتأتّى معه تقدير (معاني النحو) وتوحيّتها فيها"، كالذي أرى أنّك، وإلاّ فإنك إذا فكّرت في الفعلين أو الاسمين تريد أن تخبر بأحدهما عن الشيء أيّهما أولى أن تخبره عنه وأشبه بغرضك، مثل أن تنظر: أيّهما أمدح وأذم، أو فكّرت في الشيئين تريد أن تشبه الشيء بأحدهما أيّهما أشبه به كنت قد فكّرت في (معاني أنفس الكلم)، إلاّ أنّ فكرك ذلك لم يكن إلّا من بعد أن توحيّت فيها (معنى من معاني النحو)، وهو أن أردت جعل الاسم الذي فكّرت فيه خبرا عن شيء أردت فيه مدحا أو ذما أو تشبيها، أو غير ذلك من الأغراض، ولم تجئ إلى فعل أو اسم ففكّرت فيه فردا، ومن غير أن كان ذلك قصد أن تجعله خبرا أو غير خبر، فاعرف ذلك»²³.

وجملة ما يعنيه الجرجاني -ههنا- أنّ (معاني النحو) المراد توحيّتها ليست مجرّد الأحوال الإعرابية من وقوع الاسم فاعلا أو مفعولا أو مضافا، أو وقوع الفعل مرفوعا أو منصوبا أو مجزوما، فالحكم على الاسم والفعل بعلامة إعرابية معينة ليس هو مراده حينما قال بـ(توحيّ معاني النحو) فيما بين الكلم وحسب، وإنما مراده اختيار البديل الأنسب للمعنى والأوفق لمقتضى الحال، فيدقّق الأديب في اختيار الوجه الأنسب من الوجوه التي تتيحها له قوانين النحو في أبوابه المختلفة، فينظر في الخبر إلى الوجوه التي تراها في قولك: زيد منطلق، وزيد ينطلق، وينطلق زيد، ومنطلق زيد، والمنطلق زيد، وزيد هو المنطلق، وزيد هو منطلق، وفي الشرط والجزاء... وفي الحال... فيعرف لكلّ من ذلك موضعه أو يجيء به حيث ينبغي له، وينظر في الحروف التي تشترك في معنى ثم ينفرد كل واحد منها بخصوصية في ذلك المعنى [= التمييز الضمني بين القدر المشترك والقدر الفارق]، فيضع كلاً من ذلك في خاصّ معناه... وينظر في الجمل التي تُسرد فيعرف موضع الفصل فيها من موضع الوصل، ثم يعرف فيما حقّه الوصل موضع الواو من موضع الفاء، وموضع الفاء من موضع "ثم"، وموضع "أو" من موضع "أم"، وموضع "لكن" من موضع "بل" [= التمييز التطبيقي بين القدر المشترك والقدر الفارق]²⁴. ومن هنا يفهم أن المزية ليست بواجبة لمعاني النحو في أنفسها، وأنّ العلم بها وحده لا يكفي، «فلا بدّ من القدرة [أي الكفاءة] التي تمكّن المتكلّم أو الشاعر من استخدام هذا العلم وتوظيفه توظيفا مؤثّرا دالّا. إن معاناة الشعر أو مكابדתه اللغة لا تقتصر في تصوّر عبد القاهر على الألفاظ ولكنها تمتدّ إلى (الدلالات النحويّة) التي يطلق عليها... (معاني النحو)»²⁵.

وبهذا يتّضح لنا أنّ قواعد النحو عند الجرجاني لم تعد «مقصورة على الإعراب، [أو] متّسمة بالجفاف كما عهدناها في كتب النحو الخالصة [التعليميّة]»، وإنما صارت على يديه وسيلة من وسائل التصوير، ومظهرها من مظاهر البراعة ومقياسا يُهتدى به إلى الجودة، وسبيلا يتسابق فيه الشعراء إلى غاية البيان وامتلاك ناصية الفنّ الشعريّ»²⁶، وبذلك اتّسع أفق النحو وغنيت مادّته، ودخل في كلّ ما يراعى في النظم من تقديم وتأخير وتعريف وتنكير وما إليه من أسباب الجودة، ممّا استقر عليه العرف فيما بعد بجعلها من (علم المعاني)، ومن ثمّ فإنّ الأساس عنده هو "النحو" على أن يشمل النحو "علم المعاني" وأن يتجاوز القواعد النحويّة إلى الجودة الفنيّة.

3) أصل المعنى:

هو المعنى المجرد الذي يصفه الجرجاني بأنه المعنى العامي (الغفل الساذج) الذي يعرفه كل الناس²⁷، ويمكن التعبير عنه بعدة صيغ، ثم تفترق كل صيغة بمعنى دقيق أو خصوصية لا نجدها في صيغة أخرى، بحيث تؤدي كل صيغة غرضاً خاصاً لا يمكن أن تؤديه صيغة أخرى، «ألا ترى أن ليست المزية التي تجدها لقولك: كأن زيدا الأسد، على قولك: زيد كالأسد، لشيء خارج عن التشبيه الذي هو (أصل المعنى)، وإنما هو زيادة فيه وفي حكم الخصوصية في الشكل، نحو أن يصاغ خاتم على وجهه، وآخر على وجه آخر تجمعهما صورة الخاتم ويفترقان بخاصة وشيء يعلم إلا أنه لا يعلم منفرداً»²⁸. ومعنى ذلك أن عبارتين قد تشتركان في (أصل معنى واحد)، كما في المثال السابق (تشبيه زيد بالأسد)، ثم تفترقان بانفراد كل منهما بـ (معنى خاص)، وبذلك تؤدي كل عبارة ما لا يمكن أن تؤديه العبارة الأخرى. وعلى هذا الأساس تحصل المزية في الكلام وهو ما يوضحه الجرجاني في قوله: «لا يكون لإحدى العبارتين مزية على الأخرى حتى يكون لها في المعنى تأثير لا يكون لصاحبتهما، فإن قلت: فإذا أفادت هذه ما لا تفيد تلك فليستا عبارتين عن معنى واحد، بل هما عبارتان عن معنيين اثنين، قيل لك: إن قولنا "المعنى" في مثل هذا يراد به الغرض الذي أراد المتكلم أن يثبت أو ينفيه، نحو أن تقصد تشبيه الرجل بالأسد، فتقول: زيد كالأسد ثم تريد هذا المعنى بعينه فتقول: كأن زيدا الأسد، فتفيد تشبيهه أيضاً بالأسد إلا أنك تزيد في معنى تشبيهه به زيادة لم تكن في الأول، وهي أن تجعله من فرط شجاعته وقوة قلبه وأنه لا يروعه شيء بحيث لا يتميز عن الأسد ولا يقصر عنه حتى يُتوهم أنه أسد في صورة آدمي»²⁹.

وهذا يدل على أن كل عبارة تحتل معنى واحداً لتؤدي غرضاً واحداً أيضاً وأن كل تغيير في المبنى هو - في الحقيقة - تغيير للمعنى الذهني المخبوء في النفس، «وهكذا يكون الأمر أبداً، كلما زدت شيئاً وجدت المعنى غير الذي كان»³⁰، وهذا هو أساس الدراسة البلاغية عند البلاغيين، «فالفصاحة والبلاغة وتخيّر اللفظ عبارة عن خصائص ووجوه تكون معاني الكلام عليها، وعن زيادات تحدث في (أصول المعاني)، كالذي أريتكم فيما بين زيد كالأسد وكأن زيدا الأسد»³¹.

ويمكن توضيح تصوّر عبد القاهر لمفهوم (أصل المعنى) والتصرّف فيه من أن (خصوصية المعنى) لا يدركها إلا من لطف النظر وأكثر التدبّر والتأمل، لذلك فهي تخفى على العامة وكثير من الخاصة، فقد «رُوي عن ابن الأنباري أنه قال: ركب الكندي المتفلسف إلى أبي العباس [ثعلب] وقال له: "إني لأجد في كلام العرب حشواً"، فقال له أبو العباس: "في أيّ موضع وجدت ذلك؟"، فقال: "أجد العرب يقولون: عبد الله قائم، ثم يقولون: إنّ عبد الله قائم، ثم يقولون: إنّ عبد الله قائم، ثم يقولون: إنّ عبد الله قائم، فالألفاظ متكررة والمعنى واحد"، فقال أبو العباس: "بل المعاني مختلفة لا اختلاف الألفاظ، فقولهم (عبد الله قائم) إخبار عن قيامه، وقولهم (إنّ عبد الله قائم) جواب عن سؤال سائل، وقولهم (إنّ عبد الله قائم) جواب عن إنكار منكر قيامه، فقد تكررت الألفاظ لتكرّر المعاني"، قال: "فما أحرار المتفلسف جواباً"»³².

يبين النص أن الكنديّ الفيلسوف -وهو من الخاصة- قد غاب عنه أنّ كلّ عبارة من العبارات المذكورة تختلف في معناها الدقيق عن معنى العبارة الأخرى، وإن كانت جميعها تشترك في (أصل المعنى) الذي هو الإخبار عن قيام عبد الله، ثم تنفرد كل عبارة بمعنى خاص والذي هو (معنى إضافي زائد عن المعنى الأصلي)، وعلى هذا الأساس فإننا إذا قلنا (عبد الله قائم) لمنكر قيامه أفسدنا النظم، لأن هذا الكلام لا يقال إلّا لخالي الذهن من الخبر، فنكون بذلك قد وضعنا الكلام في غير موضعه، وكذلك إذا قلنا (إنّ عبد الله لقائم) لخالي الذهن أحلنا، لأنّ العبارة لا تقال إلّا لمن كان له "علم بالخبر" ثمّ أنكره. ومن هذا المنطلق لا يرى الجرجاني جودة النظم وحسن العبارة في اللفظ ذاته، وإنما يراه «صورة وصيغة خصوصية تحدث في المعنى، وشيئا طريق معرفته -على الجملة- العقل دون السمع»³³، ومعرفة هذه الدقائق هي أساس (علم المعاني) والتي لا تكون إلّا بإعمال الفكر واستعمال العقل. ويوضح الجرجاني مفهوم (أصل المعنى) بإيراد ما قصده العقلاء بقولهم: «إنّه يصحّ أن يعبر عن المعنى الواحد بلفظين ثمّ يكون أحدهما فصيحاً والآخر غير فصيح، كأثم قالوا: إنّه يصحّ أن تكون ههنا عبارتان أصل المعنى فيهما واحد، ثمّ يكون لإحدهما في تحسين ذلك المعنى وتزيينه -وإحداث خصوصية فيه- تأثير لا يكون للأخرى»³⁴. ومن أمثلة ذلك قولنا: «الطبع لا يتغير» الذي يعتبر معنى غفلاً عامّاً معروفاً في كلّ جيل وأمة، ثمّ تنظر إليه في قول المتنبي:

يُراد من القلب نسيانكم.....وتأبى الطّبأ على الناقل

فتجده قد خرج في أحسن صورة...وصار أعجب شيء بعد أن لم يكن شيئاً»³⁵، فالملاحظ أن أصل المعنى في المثالين واحد وهو (صعوبة تغيير الطبع)، إلّا أنّ المعنى في المثال الأول قد خرج غفلاً ساذجاً يقوله كلّ واحد، فليس هو بفضيلة لأحد بينما بيت المتنبي لا يستطيعه إلّا ثلّة من المبدعين، لأنّ فيه تصويراً فنيّاً جميلاً. وشبيهة بهذا المثال قول عامة الناس: «غير بدیع في قدرة الله أن يجمع فضائل الخلق كلّهم في رجل واحد»، ونظمه أبو نواس فقال:

وليس لله بمستنكر.....أن يجمع العالم في واحد

فأصل المعنى في المثالين واحد، غير أنّ بينهما فرقا شاسعاً، لأننا نرى في بيت أبي نواس صورة خاصة فخّم بها المعنى وزاده رونقاً وجمالاً لا نجده في قول عامة الناس³⁶، ومفهوم (أصل المعنى) لا يخصّ التراكيب وحدها، بل نجده أيضاً في الحروف، وهذا ما يعبر عنه الجرجاني بقوله: «وينظر في الحروف التي تشترك في معنى ثمّ ينفرد كلّ واحد منها بخصوصية في ذلك المعنى، فيضع كلا من ذلك في خاص معناه، نحو أن تجيء بـ"ما" في نفي الحال وبـ"لا" في نفي الاستقبال، وبـ"إن" فيما يترجّح بين أن يكون أو لا يكون، وبـ"إذا" فيما علم أنه كائن»³⁷، ومن هنا يظهر أن حروف النفي كلها تشترك في أصل معنى واحد هو: "النفي" ثمّ ينفرد ويختصّ كلّ حرف بمعنى خاصّ على النحو الذي وضّحه، وذلك ما نجده أيضاً في كلّ باب من أبواب الحروف، كالتي تفيد العطف أو الشرط أو الاستفهام وغيرها.

(4) المعاني الإضافية:

وهو مصطلح مرتبط بمصطلح (أصل المعنى) المذكور قبله، وهو مفهوم أساس في نظرية النظم يعبر عنه عبد القاهر الجرجاني بمصطلحات أخرى منها: (المعاني الدقيقة، دقائق المعاني، لطائف المعاني، المعنى الخاص، الغرض الخاص). وهو مفهوم دقيق ومهم لأنه يُعنى بالفروق الدقيقة بين نظم ونظم، وبين عبارة وأخرى يجمعهما الغرض العام أو المعنى العام الذي يسميه الجرجاني (أصل المعنى)³⁸، والتي لا يدركها كثير من الخاصة فضلا عن العامة، يقول: «واعلم أنّ ممّا أغمض الطريق إلى معرفة ما نحن بصددّه أنّ هناك فروقا خفية تجهلها العامة وكثير من الخاصة، ليس أنهم يجهلونها في موضع ويعرفونها في آخر، بل لا يدرون أنّها هي، ولا يعلمونها في جملة ولا تفصيل»³⁹، ويقول أيضا: «واعلم أنّ من شأن الوجوه والفروق أنّ لا يزال تحدث بسببها -وعلى حسب الأغراض والمعاني التي تقع فيها- دقائق وخفايا لا إلى حدّ ونهاية، وأنّها خفايا تكتم أنفسها جهدها حتى لا يُتنبّه لأكثرها، ولا يُعلم أنّها هي، وحتى لا تزال ترى العالم يعرض له السهوّ فيه، وحتى إنه ليقتصد إلى الصواب فيقع في أثناء كلامه ما يوهّم الخطأ. كلّ ذلك لشدة الخفاء وفرط الغموض»⁴⁰.

ويعقد عبد القاهر في (دلائل الإعجاز) فصولا كثيرة يصوّر فيها نظره في (المعاني الإضافية)، ويوضح من خلالها الفروق الشديدة الدقة بين عدة عبارات يبدو أنه لا فرق بينها، ويرتب هذه الفروق على التعريف والتشكيك، والتقديم والتأخير، والإضمار والإظهار، وغير ذلك من أمور النحو والصرف والبلاغة، لتبيّن كيف «كان عبد القاهر ينظر إلى النحو لا من تلك الزاوية الضيقة التي تهتمّ بالإعراب فحسب، بل من زاوية أعمّ وأشمل فتحتوي المعنى، وما يترتب على اختلاف الصورة في التركيب من اختلاف في المعنى»⁴¹.

ومن فروق الإثبات أنك تقول: «زيدٌ منطلقٌ» و«زيدٌ المنطلقُ» و«المنطلقُ زيدٌ»، فيكون لك -في كلّ واحد من هذه الأحوال [أو الجمل]- غرضٌ خاص وفائدة لا تكون في الباقي»⁴²، وإن كانت كلّ عبارة من هذه العبارات صحيحة نحويًا، لأننا لا نناقش الصحة النحوية بمعناها الحرفي أو الشكلي الذي يقصد به مجرد الجانب الإعرابي من حيث الصحة والخطأ فيه، فذلك لا شأن لنا به إلّا من جهة سلامته اللغوية⁴³، و«إنما نحن في أمور تُدرك بالفكر اللطيفة ودقائق يوصل إليها بثاقب الفهم»⁴⁴، فجودة النظم وسلامته -عند الجرجاني- تقتضي الدقة في اختيار البدائل عند تكوين الأسلوب بحيث لا يختار لكلّ معنى إلّا ما يناسبه من اللفظ الدقيق فيه، أي أن يختار من اللفظ ما يتلاءم ويتناسب مع النظم حتى يكون النظم معرضا جميلا للمعنى وصورة دقيقة لما في النفس منه. وهذا ما قصدوه بقولهم: كلّ زيادة (أو تغيير) في المبنى هو زيادة (أو تغيير) في المعنى. وتعبير آخر: لكلّ بنية لفظية بنية معنوية تدلّ عليها، حتّى في أبسط الجمل: جاء زيدٌ، وزيدٌ جاء، فالقدر المشترك بينهما هو أصل المعنى (الإخبار عن حدث حصل من محدث أو عن فعل حصل من فاعل: مجيء حصل من زيد). ولكنّ هناك قدرا فارقا هو المعنى الإضافي الدقيق الذي تختصّ به الجملة الفعلية عن الجملة الاسمية. وهكذا الأمر أبدا.

ويوضح الجرجاني المعنى الدقيق اللطيف المستفاد من كلّ عبارة من العبارات المذكورة، ويمثّل لذلك بجمل متقاربة متشابهة من باب (الخبر وإثباته) كقولنا: (زيدٌ منطلقٌ) و(زيدٌ المنطلقُ) و(المنطلقُ زيدٌ)، حيث يبيننا إلى أنّه

لكلّ جملة - من هذه الجملة - غرضٌ خاصٌّ وفائدةٌ لا تكون في باقي الجمل⁴⁵. والحصّلة: (وجود فارق دقيق في معنى كلّ جملة لا نجده في الجملة الأخرى). يقول الجرجاني:

«اعلم أنّك إذا قلت: (زيدٌ منطلقٌ)، كان كلامك مع من لم يعلم أنّ انطلافاً كان، لا من زيد ولا من عمرو، فأنت تفيد ذلك ابتداءً، وإذا قلت: "زيدٌ المنطلق" كان كلامك مع من عرف أنّ انطلافاً كان، إمّا من زيد وإمّا من عمرو [علمُ المخاطبِ بالفعل أو الحدث وحصره في شخصين وشكّه في أيّهما الفاعل]، فأنت [كمخاطب] تُعلمه أنه كان من زيد دون غيره. والنكتة [=الفائدة والمزية والقدر الفارق] أنّك تثبت في الأول الذي هو قولك: "زيدٌ منطلقٌ" فعلاً [أي حدثاً] لم يعلم السامع من أصله أنّه كان، وتثبت في الثاني الذي هو "زيدٌ المنطلق" فعلاً قد علم السامع أنّه كان، ولكنه لم يعلمه لزيد، فأفدته ذلك، فقد وافق الأوّل في المعنى الذي له كان الخبرُ خبراً، وهو (إثبات المعنى للشيء)، وليس يقدح في ذلك أنّك كنت قد علمت أنّ انطلافاً كان من أحد الرجلين، لأنك إذا لم تصل إلى القطع على أنه كان من "زيد" دون "عمرو"، وكان حالك في الحاجة إلى من يشبه لزيد، كحالك إذا لم تعلم أنه كان من أصله»⁴⁶.

ومن أجل هذا الفرق الدقيق يصحّ أن تقول: «(زيدٌ منطلقٌ وعمرو)، تريد: (...وعمرو منطلقٌ أيضاً)، ولا [يصحّ أن] تقول: (زيدٌ المنطلقٌ وعمرو)؛ ذلك لأن المعنى -مع التعريف- على أنّك أردت أن تثبت انطلافاً مخصوصاً قد كان من واحد، فإذا أثبتّه لزيد لم يصحّ إثباته لعمرو، ثم إنّ كان قد كان ذلك الانطلاق من اثنين فإنه ينبغي أن تجمع بينهما في الخبر فتقول: (زيدٌ وعمرو هما المنطلقان)، لا أن تفرّق فتشبهه أولاً لزيد ثمّ تحيّه فتشبهه لعمرو»⁴⁷.

ويوضّح الفروق الدقيقة أو (المعاني الإضافية) المستفادة من قولنا: زيدٌ المنطلق، والمنطلقُ زيدٌ. يقول: «وأما قولنا: المنطلق زيد، والفرق بينه وبين أن تقول: زيد المنطلق، فالقول في ذلك أنّك وإن كنت ترى في الظاهر أنّهما سواء من حيث كان الغرض في الحالين إثبات انطلاق قد سبق العلم به لزيد فليس الأمر كذلك، بل بين الكلامين فصلٌ ظاهرٌ، وبيانه: أنّك إذا قلت: "زيد المنطلق" فأنت في حديث انطلاق قد كان، وعرف السامع كونه [=حدوثه وحصوله ووقوعه]، إلا أنه لم يعلم أمن زيد كان أم من عمرو؟ فإذا قلت: زيدٌ المنطلق، أزلت عنه الشكّ وجعلته يقطع بأنه كان من زيد، بعد أن كان يرى ذلك على سبيل الجواز، وليس كذلك إذا قدّمت "المنطلق" فقلت: المنطلقُ زيدٌ، بل يكون المعنى حينئذ على أنّك رأيت إنساناً ينطلق بالبعد منك، فلم تشبهه، ولم تعلم أزيد هو أم عمرو، فقال لك صاحبك: المنطلقُ زيدٌ، أي هذا الشخص -الذي تراه من بعد- هو زيد»⁴⁸.

وهكذا يرى الجرجاني أنّ لكلّ تعبير معنى خاصاً ودقيقاً، لا يصحّ أن تضع لأيّ معنى تريده -أو غرض تقصده- تعبيراً آخر بدلاً منه، لأنه ينشأ عن ذلك فساد النظم (عدم التوافق وعدم التطابق بين اللفظ والمعنى)، بحيث لا يوافق التعبير البديل المعنى الدقيق الذي أراده المتكلم، فإذا كان المخاطب يجهل الانطلاق مثلاً فقلنا له: (زيد المنطلق) كان النظم فاسداً، لأن هذه العبارة لا تقال إلا لمن كان على علم بالانطلاق، ومن أجل هذه الفروق التي يلاحظها الجرجاني نراه يرد على النحاة ومهمهم حين يظنون أن تكافؤ الاسمين في التعريف يقتضي أن

لا يختلف المعنى بأن تبدأ بهذا وتنتهي بذاك، مثل: زيد المنطلق، والمنطلق زيد، وكان أخوك زيدا، وكان زيد أخاك، «وحتى كأن الترتيب الذي يُدعى بين المبتدأ والخبر وما يوضع لهما من المنزلة في التقدم والتأخر يسقط ويرتفع إذا كان الجزآن معًا معرفتين»⁴⁹، ويستدل على صحة مذهبه هذا فيقول: «ومما يدل دلالة واضحة على اختلاف المعنى إذا جئت بمعرفتين، ثم جعلت هذا مبتدأ وذاك خبرا تارة، وتارة بالعكس قولهم: الحبيب أنت، وأنت الحبيب، وذلك أن معنى "الحبيب أنت" أنه لا فصل بينك وبين من تحبه إذا صدقت المحبة، وأن مثل المتحابين مثل نفس يقتسمها شخصان... فهذا كما ترى فرق لطيف ونكتة شريفة. ولو حاولت أن تفيدها بقولك: "أنت الحبيب" حاولت ما لا يصح... فالمعنى في قولك: أنت الحبيب، أنك الذي أختصه بالحبّة من بين الناس، وإذا كان كذلك عرفت أن الفرق واجب أبداً، وأنه لا يجوز أن يكون (أخوك زيد) و(زيد أخوك) بمعنى واحد»⁵⁰.

ويلخص فكرته: فيرى أنه إذا جئنا باسمين معرفتين وجعلنا أحدهما مبتدأ والثاني خبرا «فقد وجب وجوبا أن تكون مثنى بالثاني معنى للأول، فإذا قلت: زيد أخوك، كنت قد أثبتت بـ"أخوك" معنى لزيد، وإذا قدّمت وأخرت فقلت: "أخوك زيد" وجب أن تكون مثنى بزيد معنى لـ(أخوك)، وإلا كان تسميتك له الآن مبتدأ وإذ ذاك خبرا تغييرا للاسم عليه من غير المعنى، ولأدّى إلى أن لا يكون لقولهم "المبتدأ والخبر" فائدة غير أن يتقدم اسم في اللفظ على اسم من غير أن ينفرد كل واحد منهما بحكم لا يكون لصاحبه، وذلك ممّا لا يُشكّ في سقوطه»⁵¹. معنى ذلك أنّ هناك (معاني إضافية) تترتب عن تغيير رتبة عناصر الجملة، ويلاحظ الجرجاني أنّ كثيراً من النحويين لا يتغلغلون إلى معرفة دقائق الكلام ووجوهه في مسألة التقديم والتأخير، ولذا يرى أنه «من الخطأ أن يقسم الأمر في تقديم الشيء وتأخيره قسمين، فيجعل مفيدا في بعض الكلام وغير مفيد في بعض، وأن يعلل تارة بالعناية وأخرى بأنه توسعة على الشاعر والكاتب حتى تطرد لهذا قوافيه ولذاك سجعته، ذاك لأن من البعيد أن يكون في جملة النظم ما يدلّ تارة و[ما] لا يدلّ أخرى»⁵².

وعليه فإن التقديم والتأخير في أيّ كلام إنما يكون لحاجات بيانية يقتضيهما ترتيب معاني الكلام الإضافية في نفس صاحبها، ولكي يوضح الجرجاني ذلك ناقش التقديم والتأخير أيضا مع الاستفهام بالهمزة ومع النفي، فنراه يعرض أمثلة كثيرة لصيغ مختلفة مع همزة الاستفهام، تارة يليها الفعل وتارة يليها الاسم، مبينا ما بينها من دقائق بلاغية، ذلك أنك «إذا قلت: أفعلت؟ فبدأت بالفعل كان الشكّ في الفعل نفسه، وكان غرضك من استفهامك أن تعلم وجوده، وإذا قلت: أننت ففعلت؟ فبدأت بالاسم كان الشكّ في الفاعل من هو، وكان التردد فيه، ومثال ذلك أنك تقول: أنبت الدار التي كنت على أن تبنيها؟... تبدأ في هذا ونحوه بالفعل لأن السؤال عن الفعل نفسه والشك فيه، لأنك في جميع ذلك متردد في وجود الفعل وانتفائه، مجوّز أن يكون قد كان وأن يكون لم يكن، وتقول: أننت بنيت هذه الدار؟... فتبدأ في ذلك كله بالاسم، ذاك لأنك لم تشك في الفعل أنه كان كيف؟ وقد أشرت إلى الدار مبنية... وإنما شككت في الفاعل من هو؟ فهذا من الفرق لا يدفعه دافع ولا يشك فيه شاك، ولا يخفى فساد أحدهما في موضع الآخر»⁵³. والدليل على ذلك أن هذا السائل يستطيع أن يسأل صاحبه:

أقلت شعرا قط؟ فيكون كلامه صحيحا مستقيما، ولكن لو سأله: أأنت قلت شعرا قط؟ كان قد أخطأ في سؤاله، لأنه جمع فيه بين إثبات الفعل والشك في حدوثه، إذ السؤال مسلط على الشخص لا على فعله، فكان ينبغي أن لا تضيف كلمة (قط)»⁵⁴.

وخير مثال على ذلك الآية الكريمة: «قالوا أأنت فعلت هذا بأهتنا يا إبراهيم قال بل فعله كبيرهم هذا» [الأنبياء: 62-63]، فقد أجاب إبراهيم عليه السلام بما يدل على أنهم سألوا عن الفاعل، ولو كان تقريرهم له بالفعل لا بالضمير لكان الجواب: فعلت أو لم أفعل⁵⁵، وعلى هذه الشاكلة في دقة (المعاني الإضافية) أو لطائف المعاني يأتي التقديم والتأخير في النفي، «تفسير ذلك أنك إذا قلت: ما قلت هذا، كنت نفيت أن تكون قد قلت ذاك، وكنت نوطرت في شيء لم يثبت أنه مقول؟ وإذا قلت: "ما أنا قلت هذا"، كنت نفيت أن تكون القائل له، وكانت المناظرة في شيء ثبت أنه مقول»⁵⁶، والدليل على ذلك أنه لا يصح لقائل أن يقول: ما أنا قلت هذا ولا قاله أحد من الناس، فإن الجزء الأول من العبارة يثبت أن قولاً قيل وأن المتكلم لم يقله، بينما الجزء الثاني ينفي أن يكون هذا القول قد قيل ألبتة، وفي ذلك تناقض، وقال أيضاً: «إنه لا يصح لك أن تقول: ما أنا ضربت إلا زيدا، لأن تقديم المسند إليه يقتضي نفي الضرب منك، ونقض النفي بـ(إلا) يقتضي أنك ضربت زيدا، وفي ذلك أيضاً تناقض. وصورة ثالثة مردودة هي أن تقول: ما زيدا ضربت ولا أحداً من الناس، لأن الجزء الأول في العبارة يقتضي أن ضرباً حدث منك غير أنه لم يقع على زيد، وبقيتها تقتضي أنك لم تضرب أحداً مطلقاً، وصورة رابعة مردودة أيضاً هي أنك لا تستطيع أن تقول: ما زيدا ضربت ولكني أكرمته، لأن صدر العبارة تثبت فيه الفعل وتنفي تعلقه بزيد، وبقيتها تشعر بأنك قد نفيت الفعل الأول وأثبتت الثاني، والتعبير الصحيح أن تقول: ما ضربت زيدا ولكني أكرمته، وذاك أنك لم ترد أن تقول: لم يكن الفعل هذا، ولكن ذاك، ولكنك أردت أنه لم يكن المفعول هذا، ولكن ذاك. فالواجب أن تقول: ما زيدا ضربت، لكن عمراً»⁵⁷.

ويفيض عبد القاهر في عرض صور من التعبير الدقيق الذي يدل على الحذف بنظام التأليف التركيبي في اللغة، وينوّه في كل ذلك بأمر النظم وأن فصاحة الكلام ينبغي أن ترد إلى جمال (المعاني الإضافية) في مختلف الأساليب سواء أكان ذلك في الحذف أم في الفصل والوصل أم في القصر وغيرها، ويعرض لبعض الصيغ القرآنية مبيناً أن ما فيها من دقة التعبير وجماله إنما مردّه إلى (المعاني الإضافية) التي يلاحظها الحاذق البصير في تراكيب العبارات وصياغاتها وخصائص نظمها وصور نسقها وسياقها.

ومما يجدر التنبيه إليه أنّ مفهوم (المعاني الإضافية) لا يخصّ التراكيب وحدها كما يستنتجها بعضهم من كلام الجرجاني، بل يشمل مستويات أخرى من اللغة، «وذلك مثل أوزان الكلم، ففي النص القرآني قد تأتي "نزل" بوزن "فعل" المجرّد و"نزل" بالتشديد، و"أنزل" على وزن "أفعل"، ولكل واحد منها خصوصية دلالية ليست لغيرها وذلك مثل ﴿وَنَزَّلْنَاهُ تَنْزِيلًا﴾ [الإسراء: 106]، ففيه معنى التدرّج»⁵⁸.

خلاصة:

إنّ هذه الفروق الدقيقة بين الجمل في الكلام العاديّ أو في الكلام العالي (القرآن والشعر)، أو ما بين المصطلحات في الكلام العلميّ النظريّ ممّا أشار إليه عبد القاهر الجرجاني هي من ضمن مباحث (علم المعاني) الذي يشمل جملة القواعد التي يعرف بها "كيفية" مطابقة الكلام لمقتضى الحال حتى يكون وفق الغرض الذي سيق له، وبهذا العلم يُحتز عن الخطأ في تأدية المعنى المراد، فنعرف السبب الذي يدعو إلى التقديم والتأخير، والحذف والذكر، والإضمار والإظهار، والإيجاز والإطناب، والفصل والوصل⁵⁹، إلى غير ذلك من المباحث النحويّة-البلاغيّة، التي هي مباحث اللغة وعلومها قديماً وحديثاً، ومنه يتبيّن لنا أهميّة (المعنى) وخطورته في الكلام اليوميّ العاديّ، وأهميّة (المعنى) كمصطلح له مجالات مختلفة وسياقات متعدّدة، حتّى أنّه صار له نظريّة تتراوح بين مصطلحين (نظريّة اللفظ والمعنى) و(نظريّة المعنى).

الهوامش:

¹ أحمد مطلوب، معجم المصطلحات البلاغيّة وتطوّرها، الدار العربيّة للمطبوعات، بيروت، ط1/2006، ج3، ص277.

² ابن فارس، الصحاح في فقه اللغة العربيّة وسنن العرب في كلامها، تح: عمر فاروق الطباع، مكتبة المعارف، بيروت، ط1/1993، ص183.

³ عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز (وبذيله: الرسالة الشافية)، قرأه وعلّق عليه: محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط5/2004، ص528.

⁴ عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص44.

⁵ عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص526-527.

⁶ عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص530.

⁷ فتحي أحمد عامر، من قضايا التراث العربيّ، (النقد والناقد)، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1985، ص195.

⁸ عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص81.

⁹ عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص28.

¹⁰ محمد عمر الصماري، النحو والنظم عند عبد القاهر الجرجاني (أعمال ندوة)، منشورات جامعة صفاقس، تونس، 1998، ص13.

¹¹ عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص525.

¹² عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص82-83.

¹³ محمد عمر الصماري، النحو والنظم عند عبد القاهر الجرجاني، ص20.

¹⁴ عبد القادر حسين، أثر النجاة في البحث البلاغيّ، دار نهضة مصر، القاهرة، 1975، ص383.

¹⁵ عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص395-396.

¹⁶ عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص452-453.

¹⁷ عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص392-393.

¹⁸ عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص249-250.

¹⁹ عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص363.

²⁰ عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص415.

²¹ عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص418-419.

²² عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص419.

²³ عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص410-411.

²⁴ عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص81-82.

- ²⁵نصر حامد أبو زيد، إشكاليات القراءة وآليات التأويل، المركز الثقافي العربي (بيروت-الدار البيضاء)، ط5/1999، ص169.
- ²⁶عبد القادر حسين، أثر النحاة في البحث البلاغي، ص383.
- ²⁷عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص422.
- ²⁸عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص266.
- ²⁹عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص258.
- ³⁰عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص534.
- ³¹عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص259-260.
- ³²عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص315.
- ³³عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص486.
- ³⁴عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص423.
- ³⁵عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص423.
- ³⁶عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص424.
- ³⁷عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص82.
- ³⁸عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص266.
- ³⁹عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص315.
- ⁴⁰عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص285.
- ⁴¹عبد القادر حسين، أثر النحاة في البحث البلاغي، ص378.
- ⁴²عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص177.
- ⁴³عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص98.
- ⁴⁴عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص98.
- ⁴⁵عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص177.
- ⁴⁶عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص177-178.
- ⁴⁷عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص178-179.
- ⁴⁸عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص186.
- ⁴⁹عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص187.
- ⁵⁰عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص190.
- ⁵¹عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص189-190.
- ⁵²عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص110.
- ⁵³عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص111.
- ⁵⁴عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص112.
- ⁵⁵عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص112.
- ⁵⁶عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص124.
- ⁵⁷عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص124-127.
- ⁵⁸عبد الرحمان الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الرغاية (الجزائر)، 2007، ج1، ص348.
- ⁵⁹أحمد مصطفى المراغي، علوم البلاغة (البيان، المعاني، البديع)، دار القلم، بيروت، (د-ت)، ص42.

1. ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة العربيّة وسنن العرب في كلامها، تح: عمر فاروق الطّبّاع، مكتبة المعارف، بيروت، ط1/1993.
2. أحمد مصطفى المراغي، علوم البلاغة (البيان، المعاني، البديع)، دار القلم، بيروت، (د-ت).
3. أحمد مطلوب، معجم المصطلحات البلاغيّة وتطوّرها، الدار العربيّة للمطبوعات، بيروت، ط1/2006، ج3.
4. عبد الرحمان الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيّات العربيّة، المؤسّسة الوطنيّة للفنون المطبعيّة، الرغاية (الجزائر)، 2007، ج1.
5. عبد القادر حسين، أثر النخاة في البحث البلاغيّ، دار نهضة مصر، القاهرة، 1975.
6. عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز (وبذيله: الرسالة الشافية)، قرأه وعلّق عليه: محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط5/2004.
7. فتحي أحمد عامر، من قضايا التراث العربيّ (النقد والناقد)، منشأة المعارف، الإسكندريّة، 1985.
8. محمد عمر الصماري، النحو والنظم عند عبد القاهر الجرجاني (أعمال ندوة)، منشورات جامعة صفاقس، تونس، 1998.
9. نصر حامد أبو زيد، إشكاليّات القراءة وآليات التأويل، المركز الثقافيّ العربيّ (بيروت-الدار البيضاء)، ط5/1999.